

كلمة الوزير الأول في افتتاح المنتدى الاقتصادي الجزائري-الإيطالي
المركز الدولي للمؤتمرات – 18 جويلية 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
وصل اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد،
عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

معالي السيد رئيس مجلس الوزراء،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة، سيدات ورجال الأعمال،
أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
أودّ في مستهل كلمتي هذه أن أجدّد الترحيب بالسيد ماريو دراغي رئيس مجلس الوزراء
بالجمهورية الإيطالية، الذي يطيب لي أن أباشر معه اليوم افتتاح أشغال هذا المنتدى،
بحضور رواد مختلف الصناعات في كلا البلدين.
كما أرحّب أيضا بالوفد الوزاري المرافق له وبسيدات ورجال الأعمال الإيطاليين
المشاركين في هذه التظاهرة الاقتصادية الهامة.
يجدر التذكير أن تنظيم هذا المنتدى هو تجسيد لتوجيهات وتعليمات قادة البلدين
للمضيّ قدما في تعزيز التعاون والشراكة في كافة المجالات، لا سيما تلك التي تهدف
إلى مزيد من التكامل الاقتصادي، ورفع حجم الاستثمارات بما يعود بالفائدة على
الطرفين، وزيادة حجم التبادلات التجارية وتنويعها.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى، الذي انعقد في سياق خاص أملت الظروف التي يمر بها العالم، للتأكيد على الإرادة المشتركة والرغبة القوية في تعزيز التعاون الثنائي والشراكة البينية.

كما أنّ تنظيم القمة الرابعة الجزائرية-الإيطالية في هذه الفترة بالذات، يهدف إلى الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية الثنائية إلى مستويات أعلى، لاسيما في ظل مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبرى والعميقة التي باشرتها الجزائر منذ تولي السيد عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من أجل بناء دولة عصرية وفق نموذج نمو جديد مبني على أسس صلبة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد البلاد وثرواتها الطبيعية والمادية والبشرية، وتحسين بيئة ممارسة الأعمال بالشكل الذي يجعل من الجزائر قبلة للشركات الأجنبية الجادة والمربحة.

إنني على يقين بأنّ هذا اللقاء سيكون مناسبة للاطلاع على مستوى التطور الذي عرفته الجزائر وعلى المشروع التنموي النهضوي الطموح الذي باشرت به، كما سيشكل فرصة للتطرق إلى المزايا التنافسية التي تحوزها بلادنا في مختلف القطاعات، وسيفضي لا محالة إلى نتائج إيجابية ترقى إلى مستوى تطلعات شعبينا وتتماشى مع القدرات الهائلة التي يزر بها اقتصادا البلدين.

السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

لا يخفى عليكم أن الجزائر تمتلك مؤهلات كثيرة تخولها لأن تكون وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. فموقعها الجغرافي المتميز يجعل منها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، خاصة وأنها ترتبط مع هذه المناطق باتفاقيات التبادل الحر، على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية منطقة التبادل الحر الكبرى العربية واتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية القارية، التي يُنتظر أن ترفع من الدخل الإجمالي لإفريقيا بمعدل 7٪ أي ما يعادل 450 مليار دولار، علاوة على رفع الصادرات الإفريقية بقيمة 560 مليار دولار لاسيما في قطاع التصنيع، وهو ما يتيح آفاقاً واعدة للاستثمار بالجزائر والتوجه بالتصدير نحو إفريقيا.

تتمثل هذه المزايا التنافسية المقارنة خاصة في تكلفة عوامل الإنتاج ووفرتها، لاسيما الطاقة واليد العاملة المؤهلة، كما تملك الجزائر منشآت قاعدية وبُنَى تحتية تعطي دفعا قويا لآلة الإنتاج وانسيابية التجارة، من مطارات وموانئ وطرق سيّارة وسكك حديدية وشبكة كهربائية بالإضافة إلى شبكة الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية.

أستسمحك هنا للإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن الجزائر قد أنجزت، في إطار تعزيز التبادل الاقتصادي مع البلدان المجاورة، طرقا هامة منها طريق الوحدة الإفريقية (transsaharienne) الذي يربط الجزائر بنيجيريا، ويتفرع إلى بلدان أخرى في المنطقة، على غرار تونس ومالي والنيجر والتشاد، بالإضافة إلى طريق آخر هو في طور الإنجاز، سيربط الجزائر بموريتانيا، مما سيسمح بربط الجزائر ببلدان غرب إفريقيا، علاوة على المعابر البرية التي تصل الجزائر بدول الجوار على غرار موريتانيا وليبيا وتونس والنيجر ومالي.

فضلا عن ذلك ستتدعم هذه الجهود، مستقبلا، باستحداث مناطق حرّة على مستوى المناطق الحدودية، ما من شأنه توفير المنشآت الكفيلة بتنشيط التجارة البينية في المنطقة.

علاوة على هذه المقومات، التي تُؤهل الجزائر لأن تكون بؤابة إفريقيا، أشير أيضًا إلى وجود خطّ بحريّ بين الجزائر وموريتانيا، على أن يتم قريبا فتح خطّ بحري بين الجزائر والسنغال. كما تعمل الجزائر حاليا على إعادة فتح الخط البحري مع كلّ من ليبيا وتونس، ناهيك عن الخطوط الجوية التي تربط الجزائر مع البلدان الأوروبية والعربية والإفريقية، والصين وكندا وغيرها من البلدان.



السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن خطة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر منذ السداسي الثاني من سنة 2020، والتي ترمي من خلالها إلى وضع أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مبنية بالخصوص على تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز النسيج الصناعي وتقوية المؤسسات، لاسيما المؤسسات الصغيرة والناشئة وتشجيع الاستثمار المنتج، والصناعات التحويلية واثمين الثروات المنجمية.

إن هذا البرنامج الطموح سيزيد من الإمكانيات التي توفرها الجزائر، وكذا فرص التعاون والشراكة الجزائرية-الإيطالية، للاستثمار في عدة قطاعات منها الصناعة الغذائية (agroalimentaire) والفلاحة الصحراوية وتربية المائيات والصيد البحري وصناعة المعدات الفلاحية (machinisme agricole) والطاقة والطاقت المتجددة.

إنني على يقين بأنّ العروض التي ستقدم لكم في هذه الجلسة العلنية وخلال الموائد المستديرة، وكذا اللقاءات المباشرة بين سيدات ورجال العمال الجزائريين ونظراءهم الإيطاليين، ستساهم دون شك، في التعرّف أكثر على هذه الإمكانيات والتوصّل إلى توافق الرأي مما سيفضي إلى عقد شراكات مربحة ودائمة.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد لكم استعداد الحكومة الجزائرية التام وعزمها على تقديم كل التسهيلات وتوفير شروط إنجاح الاستثمار في هذه الميادين وغيرها، خاصة فيما يتعلّق بالمشاريع الجادة التي من شأنها خلق الثروة ومناصب الشغل والإسهام في الرّفح من مستوى النمو والرّفاه الاجتماعي، لاسيما تلك التي لها علاقة بتحقيق الأمن الغذائي والصحي وكذا تنويع الصادرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

كما تعمل السلطات العمومية جاهدة على تعزيز وترسيخ روح المبادرة والمنافسة النزيهة والشفافة بين المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، إذ أن الهدف هو زيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية المباشرة والدفع به إلى الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وفي سلسلة القيم الإقليمية والعالمية.

السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

لا يفوتني هنا الإشارة، إلى أنّ الجزائر هي الشريك التجاري الأول لإيطاليا في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال سنة 2021، مبلغ 8.5 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغٌ مرشّحٌ للارتفاع في السنة الحالية، حيث قُدِّرَ حجم المبادلات التجاريّة الثنائيّة خلال الخمسة أشهر الأولى ما يفوق الـ 4,3 مليار دولار أمريكي.

أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية، تحتل إيطاليا المرتبة التاسعة عشر (19) من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث بلغت 29 مشروعاً بقيمة 7.46 مليار دح، سمحت بخلق 1221 منصب شغل، في الصناعة المعدنية ومواد البناء والبلاستيك وغيرها.

وهو ما لا يرقى، لا إلى قوة العلاقات السياسية التي تربط بلدينا، ولا إلى حجم الفرص المتاحة للاستثمار في بلادنا والمزايا المقارنة المتوفرة، لاسيما خارج قطاع المحروقات، الذي يحظى فيه الشريك الإيطالي بقسط وافر من النشاط.

ونأمل، بل وسنعمل مستقبلاً على تعزيز الشراكة والاستثمار أكثر في ميادين التنقيب وإنتاج البترول والغاز والمناجم، كما نرغب في أن يتوسع تواجد الشركات الإيطالية إلى كل القطاعات.

حيث سبق وأن أعلنت الحكومة، في مجال الطاقات المتجددة، عن إطلاق برنامج هام يشمل إنتاج 15.000 ميغاواط، منه 1.000 ميغاواط كان موضوع مناقصة دولية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع المناجم، الذي نأمل أن تؤدي التوافقات الحاصلة بشأنه في ميدان استغلال وإنتاج الرخام إلى دعم الديناميكية التي يشهدها هذا المجال.

وبخصوص قطاع الفلاحة فهو أيضاً محل اهتمام خاص من طرف الحكومة، وسيكون بمعية قطاع المناجم والسياحة، محل جلسات وطنية خاصة بها في نهاية هذه السنة، التي أقرّها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، سنة اقتصادية بامتياز.



السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

لا يفوتني هنا أن أشير إلى الإهتمام الذي يحظى به قطاع الصناعة، إذ تسعى الحكومة، تطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، إلى الرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 15 ٪ في السنتين القادمتين، بدلا من 7٪ حاليا، وهذا عن طريق إستغلال العديد من الفرص التي يتيحها قطاع الصناعة لمضاعفة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات المصغرة والناشئة،

إضافة إلى صناعة المركبات بما يتماشى وطموح الجزائر في تحقيق صناعة حقيقية في هذا المجال مع مراعاة عوامل نجاحها لاسيما الرفع من نسبة الإدماج، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المناولة.

كما أود، الإشارة أيضا إلى الفرص المتاحة للإستثمار في قطاع السكن، الذي تواصل الدولة جهودها من أجل تطويره للإستجابة إلى الطلب المتزايد على البرامج السكنية بمختلف صيغها وفي جميع ربوع الوطن.

من جهته يحظى قطاع السياحة، بإهتمام كبير من طرف الدولة التي تسعى جاهدة إلى إستغلال المقومات والقدرات الهائلة التي تمتلكها الجزائر والكفيلة بتنويع العروض السياحية، كالسياحة الجبلية والصحراوية والبيئية. حيث يعول عليه كثيرا في التعريف بالجزائر كوجهة سياحية بارزة في المنطقة المتوسطية وبالتالي إستقطاب الإستثمارات مما سيساهم في تنويع المداخيل ودعم جهود التنمية الاقتصادية.



السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إدراكاً منها بضرورة التحسين المستمر وتهيئة الشروط الضرورية لتسهيل عملية الشراكة والاستثمار، باشرت الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع من أجل تطوير وعصرنة القطاع المصرفي والمالي، الشأناً نفسه بالنسبة لتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بمراجعة عميقة للقانون المتعلق بالإستثمار وكذا الإطار المؤسساتي المكلف بمرافقة المستثمرين، بما يستجيب إلى تطلعاتهم في تسهيل الفعل الإستثماري.

حيث يكرس القانون الجديد الإستقرار القانوني وحرية الإستثمار والمساواة بين المستثمرين، كما يسعى لمرافقة رجال الأعمال والشركات الأجنبية في مختلف مراحل المشروع من خلال استحداث شبك وحيد ذي اختصاص وطني لصالح المشاريع الكبرى والمستثمرين الأجانب.

كما يعمل القانون الجديد على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الإستثمار من خلال تعميم الرقمنة وتسهيل عمليات تحويل العائدات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

فضلا عن ذلك، يُكرس القانون الجديد حرية العمل لفائدة الشركات الأجنبية وتمتعها في هذا المجال بنفس الحقوق والمزايا التي تحظى بها المؤسسات الوطنية.



السيد رئيس مجلس الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن الجمهورية الإيطالية التي تربطنا بها علاقات استراتيجية قوية وصداقة متينة تعدّ من أهم شركائنا في المنطقة المتوسطية والعالم، وإذ تشارك مؤسساتها الناشطة في الجزائر في عملية التنمية الاقتصادية، فإنّ أمامها العديد من فرص الاستثمار في بلادنا، ونحن نتطّلع إلى أن يتزايد حجم التبادل الاقتصادي وأن يتعرّز التعاون الثنائي باستمرار في مختلف الميادين، خدمة للمصلحة المشتركة للبلدين.

ولذا أغتنم هذه الفرصة لتجديد الدعوة إلى كافة المتعاملين الاقتصاديين، الجزائريين والإيطاليين، إلى رفع التحديّ بالدفع بالشراكة الاقتصادية الثنائية إلى أفق أرحب وأشجّعهم على بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف النبيل بمرافقة من حكومتي البلدين.

وإنني على يقين من أنّ الشركات الإيطالية، من خلال هذه التحفيزات والتوجّهات الجديدة، ستعمل بقوة، مع نظيراتها الجزائرية، على استغلال كل الفرص المتاحة لإنشاء شراكات طموحة، تستهدف ليس فقط السوق الجزائرية، بل تتعداها إلى الولوج إلى أسواق البلدان المجاورة، لا سيما الإفريقية منها.

وفي الختام، أجدد التزام الحكومة ومن خلالها كل المؤسسات والهيئات المعنية لمرافقتكم في وضع شراكات متميزة قائمة على المصلحة المتبادلة والتكامل الاقتصادي، ترقى إلى مستوى الإرادة السياسية التي تحدو قادة البلدين والشراكة الإستراتيجية القائمة بينهما.

وأشكركم على كرم الإصغاء